جمهورية مصر العربية
جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات
الاقتصادية

معوقات الاستثمار المعدني في مصر والعراق وسبل مواجهتها

"دراسة تحليلية مقارنة"

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعـداد الباحث

حيدر جميل إبراهيم

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

١٤٤٦هـ ــ ٢٠٢٥م

مقدمة

أولاً: موضوع البحث:

يشكل الاستثمار المعدني ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، بما في ذلك مصر والعراق. ورغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها كلتا الدولتين من حيث الموارد المعدنية، إلا أن استغلال هذه الثروات يواجه العديد من المعوقات التي تحد من قدرة القطاع على تحقيق إمكاناته الكاملة. من بين هذه المعوقات التحديات التشريعية والقانونية التي تعرقل الاستثمار، إلى جانب قضايا البنية التحتية، والتحديات البيئية، وقلة التكنولوجيا المتقدمة([1]).

في مصر، تتميز البلاد بتنوع ثرواتها المعدنية التي تشمل الذهب، الفوسفات، الرمال السوداء وغيرها. ومع ذلك، فإن استغلال هذه الموارد يواجه عوائق عديدة مثل ضعف السياسات التنظيمية والتعقيدات البيروقراطية. على الجانب الآخر، العراق يزخر بموارد معدنية غنية تشمل الكبريت والفوسفات والحديد، لكنه يعاني من تحديات فريدة مثل ضعف البنية التحتية وتأثير الصراعات على بيئة الاستثمار. هذا المبحث يهدف إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار المعدني في البلدين، مع تحليل العوامل المشتركة والفروق الرئيسية بينهما.([2])

وتمثل الموارد المعدنية المحور الرئيس لكثير من الدول وبشكل خاص في الخليج العربي، ليس فقط علي الصعيد الاقتصادي، ولكن ايضا علي مختلف الاصعده الاخرى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لأن المعادن هي التي تتحكم بقوة في الدول واقتصادياتهم، وتتحكم ايضا في تطور حضارتهم وحاجاتهم المادية، حيث إن طبيعة الظروف الجيولوجية في محافظة الانبار بالعراق وقعت ضمن اقليم معدن الرصيف العربي، قد أثرت بشكل مباشر علي نوعية

([1]) مجموعة مؤلفين. "التعدين ودوره في الاقتصاد العربي"، دار النشر العربية، ٢٠١٥، ص. ٢٥–٤٥.

([2]) Minerals Industry International. (1998). Minerals in Modern Economy. Dundee University, UK, pp. 15-40.

الثروة المعدنية التي تميزت بأنها خامات رسوبية الأصل، وكذلك علي كميتها وتوزيعها الجغرافي.

وقد وجدت معادن متنوعة في محافظة الانبار وباحتياطات ضخمة جدا جعلت العراق يحتل في كثير منها مكانة متقدمة من حيث الإنتاج علي المستوي الدولي، ومن أبرز هذه المعادن هو الفوسفات والذي يعد من المعادن الإستراتيجية في العراق، كما ان صناعته أقيمت للحسابات الإستراتيجية أكثر منها للحسابات الاقتصادية

تساهم تدفقات الاستثمار مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة، إذ أنها تساعد في انتاج سلع وخدمات جديدة، لتؤكد هذه التدفقات قوة العلاقة بين الاستثمار والتكامل الاقتصادي، لأن الإيرادات التي يوفرها الاستثمار تكون الأساس ليس في تغطية نفقات الدول المنتجة وتمويل ميزانياتها فحسب، بل إنه يرتب أيضاً مردودات اقتصادية أخرى تتعلق بتوفير فرص العمل واكتساب الخبرات، بالإضافة إلى خلق موارد أخرى تدر أموالا على الميزانية لغرض استحداث التنمية المستدامة للمجتمع.

ولعل أبرز الملامح الأساسية للاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة، إذ تشكل الصادرات النفطية ما نسبته ٩٩،٩٨% في قيمة الصادرات السلعية، الأمر الذى جعل الاقتصاد العراقي مرتهنا لتقلبات الأسعار العالمية في السوق النفطية.

ويعتبر العراق من البلدان الغنية بثرواته المعدنية المتنوعة والتي تنتشر في معظم المحافظات العراقية، إذ أن هناك مختلف الأنواع من الثروات المعدنية بنوعيها الفلزية (كالألمونيوم، الحديد، الرصاص والنيكل، والنحاس وغيرها التي تتميز بقابليتها على التوصيل الحرارى والكهربائي واللافلزية تتميز بكونها عناصر تشكل جزءا من القشرة الأرضية، كالكبريت، والفوسفور، والكربون وحجر الكلس والرمال، الكروم المنجنيز النيكل، القصدير، رمل الزجاج الزركون الأملاح البوكسايت والقير، والأسفلت مع وجود الأطيان بمختلف أنواعها في معظم المحافظات العراقية، إلا أن هذه الثروة لم تستثمر بما يؤدى إلى تحقيق إيرادات مالية يمكن أن تكون أعظم وأكبر من الإيرادات النفطية – لو تم استغلال هذه الثروة

من قبل الحكومة العراقية في الوقت الذي يستلزم إعطاء الأهمية اللازمة لاستثمار هذه الثروات المعدنية التي يمتلكها العراق وما زالت في مكامنها ولم تستثمر حتى الآن والتي يمكن أن تشكل فرصا استثمارية كبيرة لتحقيق موارد مالية كبيرة إلى جانب الثورة النفطية التي يمتلكها العراق وبهدف تنويع مصادر العوائد ومغادرته الاقتصادي الأحادي وأن تأخذ وزارة الصناعة والمعادن في العراق دورها الفعال لعرض ثروات العراق المعدنية كفرص استثمارية متنوعة أمام الشركات العالمية المتخصصة.

ثانيًا: أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث في ضوء الإهمال الذى يعانيه الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية، على الرغم من وجود الثروات المعدنية الكبيرة التي يمتلكها العراق (فلزية وغير فلزية ولم يتم استثمارها، والتي يمكن أن تشكل فرصا استثمارية واعدة، لتحقيق ايرادات مالية يمكن استغلالها بشكل يؤدى إلى تنويع الإيرادات وتعظيمها، ولزيادة حصيلة النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات.

وللثروات المعدنية في العراق وفى مقدمتها النفط، الذى يعتبر المصدر الأساسي للاقتصاد العراقي أهمية كبيرة، إذ تشكل صادرات العراق النفطية ما نسبته ٪٩٩،٩٨ من قيمة الصادرات السلعية ويشمل أيضا ٩١،٨٥% من القطاعات الإنتاجية بشكل خاص حسب بيانات وزارة المالية لعام ٢٠١٨م،[٣] ولم تشكل الإيرادات الأخرى غير النفطية لمجموعها بما لا يزيد عن (١٠،٣٪) من الإيرادات العامة، [٤]في حين أهملت فيه الثروات المعدنية الأخرى في العراق، التي يستوجب الإهتمام والعمل بها والاستفادة من هذه الثروات، ووضع التشريعات الخاصة بالاستثمار المعدني لجذب المستثمرين لخدمة الاقتصاد العراقي وتنويع مصادرة باعتباره الخيار المستقبلي للتنمية الإقتصادية كمصدر مهم للدخل إلى جانب النفط، بالإضافة إلى كون الثروة المعدنية تمثل فرصا استثمارية كبيرة، والتي كانت الأساس في تطور اقتصاديات الكثير من الدول التي اعتمدت على ثرواتها المعدنية في بناء صناعاتها

---

(٣) وزارة المالية العراقية.. التقرير السنوي لوزارة المالية. بغداد، العراق. ٢٠١٨.

(٤) البنك الدولي..تقرير التنمية في العراق: التركيز على الثروات المعدنية. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ٢٠١٩.

المختلفة وتعزيز دخلها القومي واستقطاب الشركات المستثمرة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وحل مشكلة البطالة وتحسين ميزان مدفوعاتها، ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى مردودات اقتصادية من خلال خلق موارد أخرى تدر أموالا على الميزانية العامة لغرض استحداث التنمية المستدامة للمجتمع، والتزام الحكومة العراقية بالحفاظ على الثروة المعدنية وحسن استغلالها بما يحقق التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال القادمة(٥).

ومن هنا تتضح لنا الأهمية الكبيرة للاستثمار في الثروة المعدنية سواء أكان للمستثمر أو البلد المضيف الذى يمثل مصلحة مشتركة لتحقيق العوائد المالية لكلا الطرفين، ولذلك فإن هذا النوع من الاستثمار يتطلب الرعاية والاهتمام من الحكومة العراقية لغرض تشريع قانون للاستثمار المعدني يتماشى مع متطلبات جذب الاستثمار وخلق بيئة جاذبة للاستثمار ووضع استراتيجية طويلة الأمد السياسات الاستثمار المعدني، والاهتمام بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا الاستغلال هذه الثروة وتشجيع استغلالها، خاصة وأن سوء الإدارة وغياب دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى غياب الاستقرار الأمني وشيوع المنهج المحاصصي والطائفي في العراق، كل هذه المعوقات كانت سبباً عدم النهوض بالاستثمار في قطاع الثروة المعدنية، كما أن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى أموال كبيرة وتشريعات متكاملة، ولذلك فإنه يحتاج إلى المزيد من الجهود لوضع خارطة طريق واستراتيجيات طويلة الأمد، والتشريعات اللازمة وعرض فرص الاستثمار اللازمة وعرض فرص الاستثمار أمام مختلف الشركات الاستثمارية

---

(٥) الجبوري، ح. ع.. دور الثروات المعدنية في تنويع الاقتصاد العراقي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،٢٠١٧ ، ٩(١٨)، ١٧٨-١٩٩.

الحديثي، ف. ح.. إدارة الثروات المعدنية في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، ١٢(٤٦)، ٢٠٢٠ ، ٨٨-١٠٩.

هاشم، ع. ج.. سياسات الاستثمار في الثروات المعدنية العراقية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الإدارة والاقتصاد،٢٠٢١ ، ١٤(٥٤)، ٥٥-٧٨.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: دراسة حول تطوير قطاع الثروات المعدنية في العراق. فيينا، النمسا, (٢٠١٨).

المجلس الوطني للثروات المعدنية: استراتيجية الاستثمار في الثروات المعدنية للعراق ٢٠١٩-٢٠٣٠. بغداد، العراق, (٢٠١٩).

المتخصصة في الثروة المعدنية، وبما يضمن الحماية الكاملة للمستثمر وحماية الاقتصاد الوطني من الهيمنة الأجنبية.

ويمكن للثروة المعدنية الوطنية أن تشكل ركنا أساسيا للاقتصاد العراقي ومصدرا مهما لزيادة حصيلة النقد الأجنبي في العراق لتحسين ميزان المدفوعات وزيادة معدل التكوين الرأسمالي الناتج المحلى الإجمالي وتعظيم الإيرادات بالإضافة إلى زيادة التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، بشرط أن يكون ذلك وفقا لمنهجية التنمية الإنسانية التي تستند على عنصر الاستدامة التي تضمن عدم تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بسبب الديون المتراكمة لتلبية حاجات الجيل الحاضر على حساب الأجيال القادمة، بمعنى آخر أن يكون استثمار الثروة المعدنية بما يلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس أو الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

وتعتبر الثروة المعدنية من أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة, في العراق، يتمتع البلد بموارد غنية ومتنوعة تشمل النفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى مثل الكبريت والفوسفات.ورغم هذه الثروات الهائلة، يواجه العراق تحديات كبيرة في استثمار هذه الموارد بشكل فعال ومستدام, لذا، فإن الحاجة إلى قانون جديد ينظم استثمار الثروة المعدنية أصبح أمراً ملحاً لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثًا: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في المشكلة التي تعانى منها الدول النامية ومنها العراق، بعدم قدرتها على استغلال ثرواتها المعدنية التي وهبها الله سبحانه وتعالى لها، بسبب عدم توفر رؤوس الأموال، وما تتطلبه الثروة من تكنولوجيا وخبرات فنية متخصصة.تعتبر إشكالية استثمار الثروة المعدنية في العراق من القضايا الحيوية التي تستدعي اهتماماً خاصاً، نظراً لما تمتلكه البلاد من موارد غنية ومتنوعة.ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه هذا القطاع تعيق الاستفادة الكاملة من هذه الثروات.تتجلى الإشكالية العامة في كيفية تحقيق استثمار مستدام وفعّال للثروة المعدنية، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تعد مشكلة الفساد وسوء الإدارة من أبرز المعوقات التي تواجه استثمار الثروة المعدنية في العراق.فقد أظهرت العديد من الدراسات أن الفساد في القطاع العام يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل غير سليم، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية.تساؤلات عديدة تطرح حول كيفية مواجهة هذه الظاهرة، وما هي الآليات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة.إن اعتماد استراتيجيات فعّالة لمكافحة الفساد يتطلب تكاتف الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني، لضمان إدارة الموارد بشكل عادل وفعّال.

تعتبر البنية التحتية عنصراً أساسيًا لاستثمار الثروة المعدنية.إلا أن العراق يواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، حيث تعاني العديد من المناطق من نقص في البنية التحتية اللازمة لدعم عمليات التعدين.إن غياب الطرق والمرافق الحديثة يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للقطاع، ويعيق جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.لذا، من الضروري دراسة العوائق التي تعترض تطوير البنية التحتية، ووضع خطط استراتيجية لتحسينها، بما يضمن توفير بيئة ملائمة للاستثمار.تعتبر الكفاءات الفنية أحد العوامل المؤثرة في نجاح استثمار الثروة المعدنية.يعاني العراق من نقص في المهارات الفنية المتخصصة في هذا القطاع، مما يحد من القدرة على استغلال الموارد بشكل فعّال.يتطلب الأمر تعزيز التعليم والتدريب في مجالات التعدين والهندسة الجيولوجية، لتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة.كما يجب على المؤسسات التعليمية والشركات الخاصة التعاون لتطوير برامج تدريبية تلبي احتياجات السوق.

تعد التأثيرات البيئية لاستخراج الثروات المعدنية من القضايا المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار.إن العمليات التعدينية قد تؤدي إلى تدهور البيئة، مثل تلوث المياه وتدمير المواطن الطبيعية.لذا، يتطلب الأمر وضع معايير بيئية صارمة في القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار في الثروة المعدنية.يجب أن تكون هناك آليات لمراقبة الالتزام بهذه المعايير، لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة باستثمار الثروة المعدنية أمراً ضرورياً.إن ضمان حقوق المجتمعات في الاستفادة من هذه الموارد يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.يجب أن تعطى المجتمعات المحلية دوراً فعالًا في التخطيط والتنفيذ،

مما يعزز من شعورهم بالانتماء ويقلل من التوترات الاجتماعية.يتطلب ذلك تطوير آليات للتواصل الفعّال مع المجتمع المحلي، وتوفير المعلومات اللازمة حول المشاريع الاستثمارية وتأثيراتها المحتملة.وتكمن اشكالية البحث بالتوصل إلى إجابات لبعض التساؤلات على النحو التالي:

رابعًا: فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن للاستثمار التعديني دورا مهما في التنمية الاقتصادية وتعظيم الإيرادات، مع توافر المقومات الأساسية للاستثمار في الثروة المعدنية في العراق، ولكن ذلك يتطلب.تشريعات واجراءات وتسهيلات واعفاءات لجذب الاستثمار وتحفيز المستثمر الأجنبي الجاب رؤوس.الأموال والتكنولوجيا المتقدمة، بهدف خلق مناخ استثماري واعد يقود التدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير فرص العمل.

خامسًا: منهج البحث:

جاءت منهجية البحث باستخدام المنهج المقارن من خلال إجراء المقارنة بين جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية وإندونيسيا، فيما يتعلق بالاستثمار في الثروة المعدنية لوجود تشابه في التكوين الجيولوجي ولبعض المكونات الفلزية وغير الفلزية، والنجاح تجربة أندونيسيا في هذا القطاع.ولا يعتمد موضوع البحث على المسائل النظرية فحسب، بل يعتمد أيضا على المنهج التطبيقي، ولذلك سيصار إلى اعتماد عرض معمق الموضوع الاستثمار التعديني في العراق والمراجع والقوانين والبيانات والدوريات والمؤتمرات والأوراق البحثية واللقاءات المباشرة مع كبار المسؤولين في وزارة الصناعة والمعادن على اعتبار أنها الجهة المخولة بالتعاطي مع جميع النشاطات التي تتعلق بالاستثمار في الثروة المعدنية وهي الجهة الفنية المخولة بمنح التراخيص في هذا القطاع الحيوي.

سادسًا: خطة البحث

- **المطلب الأول: التحديات التشريعية والقانونية.**
- **المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والأمنية.**

المطلب الأول
التحديات التشريعية والقانونية

تمهيد وتقسيم:

تشكل التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار المعدني العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي في هذا القطاع.إذ أن وجود إطار قانوني واضح وفعال يُعد شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.ومع ذلك، فإن مصر والعراق يواجهان تحديات كبيرة في هذا الجانب، مما ينعكس سلباً على تطوير القطاع المعدني واستغلال موارده بشكل مستدام([٦]).

في مصر، تعاني القوانين والتشريعات المتعلقة بالتعدين من عدم المرونة والتغير المستمر، مما يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الدخول في هذا القطاع([٧]).بالإضافة إلى ذلك،

([٦]) محمود محمد، شكر. "أثر الجفاف على تلوث التربة: دراسة حالة في العراق"، مجلة جامعة كرميان، ٢٠٢٢، ص. ٦٠-٨٠.

([٧]) في مصر، يواجه قطاع التعدين تحديات كبيرة بسبب القوانين والتشريعات التي تُعتبر غير مرنة وتشهد تغييرات متكررة، مما يُضعف استقرار بيئة الاستثمار. هذه العوامل تُسهم بشكل كبير في إحجام المستثمرين عن دخول هذا القطاع الذي يمتلك إمكانات كبيرة غير مستغلة بشكل كامل. تتمثل أبرز المشكلات في تعقيد إجراءات التراخيص وطول مدتها، بالإضافة إلى عدم وضوح الشروط المتعلقة بالمشاركة المالية بين الحكومة والمستثمرين. علاوة على ذلك، تُفرض رسوم ملكية وإتاوات تُعتبر مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، مما يجعل الاستثمار في التعدين في مصر أقل جاذبية. رغم هذه التحديات، فإن مصر تمتلك موارد معدنية هائلة، بما في ذلك الذهب والفوسفات والكوارتز، إلى جانب احتياطيات ضخمة من الرمال البيضاء المستخدمة في صناعة الزجاج. ومع تحسين القوانين وتبسيط الإجراءات، يمكن لهذا القطاع أن يُصبح مصدراً رئيسيًا للعملة الصعبة وركيزة للنمو الاقتصادي.

فإن تعقيد الإجراءات البيروقراطية يجعل عملية الحصول على التراخيص أمراً شاقاً ومكلفاً. على سبيل المثال، تُعتبر المراحل الطويلة والمتعددة لإصدار التراخيص من أبرز العقبات التي تواجه الشركات([٨]).

أما في العراق، فإن التشريعات المتعلقة بالاستثمار المعدني غالباً ما تكون غير محدثة أو غير متماشية مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة([٩]).كما أن تأثير الصراعات والنزاعات الإقليمية يؤدي إلى غياب الاستقرار القانوني، مما يضعف ثقة المستثمرين.بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات تتعلق بالفساد الإداري وغياب الشفافية في التعامل مع الشركات، مما يعيق جذب رؤوس الأموال الأجنبية([١٠]).

إن التحديات التشريعية والقانونية تشكل عاملاً مشتركاً بين البلدين، ولكن بطرق مختلفة.في مصر، تُبرز التحديات الإدارية والتنظيمية، بينما في العراق، تركز المشاكل حول قضايا الاستقرار والفساد.يتطلب التغلب على هذه العقبات تحسين البيئة القانونية، وتبسيط الإجراءات،

([٨])علي أمين، مزروعي. "Generale History of Africa: Africa Since 1935"، دار إفريقيا، ١٩٩٩، ص. ٤-٢٥.

([٩])إن التشريعات المتعلقة بالاستثمار المعدني غالبًا ما تُعتبر قديمة وغير متماشية مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة، مما يؤدي إلى تعثر الاستثمارات في هذا القطاع الواعد. تفتقر القوانين إلى الوضوح والمرونة المطلوبة لجذب الشركات المحلية والأجنبية، فضلاً عن غياب سياسات مشجعة لاستغلال الموارد المعدنية المتنوعة في البلاد.
تشمل هذه الموارد احتياطيات غنية من الكبريت والفوسفات والملح، إلى جانب معادن نادرة واعدة يمكن أن تُستخدم في الصناعات الحديثة. ومع ذلك، يواجه المستثمرون تحديات كبيرة تتعلق بغياب البنية التحتية الداعمة، وتعقيد إجراءات الترخيص، وضعف الأطر القانونية التي تحكم تقاسم العائدات وضمانات الاستثمار. لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، يحتاج العراق إلى إصلاحات شاملة في قطاع التعدين تشمل تحديث القوانين، وتبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية. مثل هذه التغييرات يمكن أن تُسهم في تحويل القطاع المعدني إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، يُضاف إلى الدور التقليدي لقطاع النفط والغاز.
([10]) Al-Jaberi, M.H., and Al-Jafar, M.K. (2022). 'Determination of clay minerals using gamma-ray spectroscopy for the Zubair Formation, Iraq', Journal of Petroleum Exploration and Production, pp. 70-85.

وتوفير ضمانات قانونية تحمي المستثمرين.هذا سيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتطوير القطاع المعدني بشكل أكثر كفاءة واستدامة.([11])

- **<u>الفرع الأول</u>: التحديات في التشريعات المصرية.**
- **<u>الفرع الثاني</u>: التحديات في التشريعات العراقية.**

الفرع الأول

التحديات في التشريعات المصرية

تمتلك مصر موارد معدنية غنية ومتنوعة تُشكل قاعدة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة.ومع ذلك، فإن القطاع المعدني في مصر يواجه تحديات كبيرة تعيق استغلال هذه الموارد بشكل فعّال، وأبرزها التحديات التشريعية والقانونية.تُعد القوانين والتشريعات بمثابة الأساس الذي يُحدد الإطار العام لتنظيم النشاط الاقتصادي، وإذا كانت هذه القوانين غير كافية أو معقدة، فإنها تُثني المستثمرين عن دخول السوق وتُضعف من تنافسية القطاع([12]).

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتحسين بيئة الاستثمار من خلال تحديث بعض القوانين وإطلاق مبادرات جديدة، إلا أن القطاع المعدني لا يزال يعاني من مشكلات تشريعية تتراوح بين البيروقراطية، وعدم وضوح اللوائح، والتعارض بين الجهات المسؤولة.في هذا الفرع، سنتناول بالتفصيل التحديات الرئيسية في التشريعات المصرية

([11]) Mining Annual Review. (1948-1999). Review of Global Mining Activities, pp. 50-75.

([12]) Al-Dabbas, M., Awadh, S.M., and Zaid, A.A. (2013). 'Mineralogy and geochemistry of Euphrates limestone for Portland cement industry in Najaf, Iraq', Arabian Journal of Geosciences, pp. 8-18.

المتعلقة بالاستثمار المعدني، وكيف تؤثر على جذب الاستثمارات وتطوير هذا القطاع الحيوي([١٣]).

أولاً: البيروقراطية والتعقيدات الإدارية:

تُعد البيروقراطية من أكبر التحديات التي تواجه المستثمرين في القطاع المعدني في مصر.تتطلب عملية استخراج التراخيص والتصاريح اللازمة لإطلاق مشاريع التعدين المرور بعدد كبير من الجهات الحكومية، مما يؤدي إلى تأخير طويل وزيادة التكاليف.هذه الإجراءات الطويلة تُفقد المستثمرين الثقة في جدوى العمل بالسوق المصري، خاصة عند مقارنة ذلك بالدول الأخرى التي توفر إجراءات أكثر سلاسة([١٤]).

إلى جانب ذلك، يُعاني المستثمرون من غياب نظام إلكتروني موحد لإدارة العمليات الإدارية المتعلقة بالقطاع المعدني.تعتمد معظم العمليات على الوثائق الورقية، مما يزيد من احتمالية فقدان البيانات وتأخير المعاملات.وقد أدى ذلك إلى نشوء بيئة غير شفافة تسهل الفساد وتزيد من تكاليف الاستثمار([١٥]).

إلى جانب ذلك، يُعاني المستثمرون في مصر من غياب نظام إلكتروني موحد لإدارة العمليات الإدارية المتعلقة بالقطاع المعدني.تعتمد معظم الإجراءات على الوثائق الورقية

([13]) Raw Materials Economy under Globalization Conditions: Global Analysis of Economic Impact,2000 pp. 20-50.

([١٤])صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦، ص. ٥٠-٧٠.

([١٥])تُظهر الدراسات أن رقمنة العمليات الإدارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة تُساهم في تقليل زمن المعاملات بنسبة تتراوح بين **30%و٥٠%**، وتُخفض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى **.25%**في مصر، تُعد صناعة التعدين قطاعًا ذا إمكانيات واعدة، حيث تمتلك البلاد احتياطيات كبيرة من المعادن مثل الذهب، الذي تُقدر موارده في الصحراء الشرقية وحدها بحوالي **1.8مليون أوقية**، بالإضافة إلى الفوسفات والرمال البيضاء. على الرغم من ذلك، فإن غياب الرقمنة يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ تُظهر تقارير أن ما يقرب من **40%من المستثمرين** في قطاع التعدين المصري يشيرون إلى البيروقراطية كأحد التحديات الرئيسية التي تواجههم. تبني نظام إلكتروني موحد يمكن أن يزيد من تنافسية مصر في هذا المجال ويُحسن ترتيبها في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال العالمية.

التقليدية، مما يؤدي إلى بطء العمليات الإدارية وزيادة احتمالية فقدان البيانات أو حدوث أخطاء أثناء المعاملات.هذا النهج الورقي يُسهم في خلق بيئة غير شفافة، تُتيح فرصًا للفساد الإداري وتُزيد من التكاليف الزمنية والمالية للمستثمرين.

نتيجة لذلك، يجد المستثمرون صعوبة في تتبع طلباتهم أو الحصول على معلومات دقيقة حول مراحل الموافقات والتراخيص، مما يُضعف ثقتهم في جدوى الاستثمار في القطاع المعدني المصري.([١٦]) لتجاوز هذه العقبات، تُعد رقمنة العمليات الإدارية أمرًا حيويًا.إنشاء نظام إلكتروني موحد يمكن أن يُسرّع المعاملات، ويُحسن من مستوى الشفافية، ويُقلل من التكاليف المرتبطة بالإجراءات البيروقراطية.مثل هذا التطوير يمكن أن يكون خطوة فعالة لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز أداء قطاع التعدين في مصر([١٧]).

ثانيًا: عدم وضوح التشريعات وتداخلها:

من التحديات الرئيسية الأخرى التي يواجهها القطاع المعدني في مصر هو عدم وضوح التشريعات وتداخلها بين مختلف الجهات المعنية.هناك عدد من القوانين التي تنظم عمليات التعدين، مثل قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته في ٢٠١٩[١٨]، ومع ذلك،

([١٦]) الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين: التشريعات والقوانين المنظمة لاستكشاف الثروة المعدنية في اليمن. اليمن،٢٠٠٣، ص. ٤٠-٧٠.

([١٧]) نواب، عبد الحفيظ زهير: العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات التعدينية. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في التعدين"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥ ، ص. ٢٠-٥٠.

([١٨]) قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته في ٢٠١٩ يُعد الإطار التشريعي الرئيسي الذي ينظم استغلال الموارد المعدنية في مصر. صدر القانون بهدف تنظيم عمليات البحث والتنقيب عن المعادن، وتحديد حقوق الدولة والمستثمرين، وتعزيز الاستثمار في القطاع المعدني. ومع ذلك، واجه القانون الأصلي انتقادات بسبب تعقيد الإجراءات والرسوم المرتفعة التي أثرت سلبًا على جذب الاستثمارات. لتجاوز هذه التحديات، صدرت تعديلات في عام ٢٠١٩، شملت تخفيض بعض الرسوم، وإعادة هيكلة نظام مشاركة العوائد بين الحكومة والمستثمرين، وإتاحة المزيد من الحوافز لجذب الشركات الأجنبية والمحلية. كما أدخلت التعديلات نظامًا جديدًا لتراخيص البحث والتنقيب يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت اللازم للحصول عليها. رغم هذه الإصلاحات، لا تزال هناك مشكلات تتعلق بغياب الشفافية وضرورة تحديث البنية الإدارية،

فإن بعض مواد القانون تُترك مفتوحة للتفسير، مما يخلق حالة من الغموض وعدم اليقين لدى المستثمرين([١٩]).

علاوة على ذلك، يوجد تضارب بين القوانين الصادرة عن مختلف الجهات الحكومية.على سبيل المثال، تتعارض أحياناً قوانين البيئة مع قوانين التعدين، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع أو إيقافها بالكامل.هذا التداخل يجعل المستثمرين يشعرون بعدم الاستقرار القانوني، وهو ما يُعد عاملاً رئيسياً في تراجع الاستثمارات([٢٠]).

ثالثًا: ضعف الحوافز التشريعية:

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المعدني في مصر، إلا أن القوانين الحالية لا توفر حوافز كافية لجذب المستثمرين الأجانب والمحليين.([٢١]) في كثير من الحالات، تُفرض ضرائب ورسوم مرتفعة على عمليات التعدين، مما يُقلل من جاذبية القطاع.كما أن القوانين لا تُقدم حوافز واضحة مثل الإعفاءات الضريبية أو تسهيلات التمويل التي يمكن أن تدفع المستثمرين نحو العمل في هذا القطاع([٢٢]).

رابعًا: ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:

مما يجعل القطاع المعدني المصري أقل تنافسية مقارنة بالدول الأخرى. توفير إطار قانوني أكثر مرونة ودعماً للاستثمار يمكن أن يُساهم في تحقيق الاستفادة القصوى من الثروات المعدنية المتاحة.

([١٩])عزمي بشارة. الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧، ص. ٨–٢٥.

([٢٠]) الحقاوي، محمد: الاستثمار في القطاع المعدني المغربي. وزارة الطاقة والمعادن، المغرب، ٢٠٠٤، ص. ١٥–٤٠.

([21]) Minerals Industry International: Minerals in Modern Economy. Dundee University, UK, 1998 ,pp. 15-40.

([٢٢]) بدر ناصر الربابة السحيم. "إمكانية تطبيق تشريع مصرفي إسلامي في النظم العلمانية: معوقات وحلول"، مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢٢، ص. ١٥–٣٥.

من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المعدني في مصر هو ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن تنظيم القطاع.يشمل ذلك وزارة البترول والثروة المعدنية، وزارة البيئة، والمحافظات المحلية.يؤدي هذا التشتت في المسؤوليات إلى تعقيد الإجراءات وتأخير الموافقات اللازمة.كما يُؤدي إلى انعدام رؤية موحدة لتطوير القطاع واستغلال موارده بشكل مستدام([٢٣]).

خامسًا: التأثير السلبي للفساد الإداري:

الفساد الإداري يُعد تحدياً رئيسياً يواجه القطاع المعدني في مصر.تشير تقارير دولية إلى أن المستثمرين غالباً ما يواجهون مطالب غير قانونية للحصول على التراخيص والموافقات.هذا المناخ يُثني المستثمرين الجادين عن دخول السوق المصري، ويُضعف من قدرة الدولة على تحقيق الاستفادة القصوى من مواردها المعدنية([٢٤]).

سادسًا: غياب الاستدامة البيئية في التشريعات:

رغم أهمية الاستدامة البيئية، إلا أن التشريعات الحالية المتعلقة بالقطاع المعدني في مصر لا تأخذ في الاعتبار بشكل كافٍ التأثيرات البيئية لعمليات التعدين.في العديد من الحالات، يتم تنفيذ المشاريع دون دراسات بيئية كافية، مما يؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة

([٢٣]) ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتنظيم القطاع المعدني في مصر يُعد أحد أبرز العقبات التي تواجه تطوير هذا القطاع. تُشير التقارير إلى أن تعدد الجهات المسؤولة مثل **وزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة البيئة، والمحافظات المحلية** يؤدي إلى تداخل في الاختصاصات وغياب آلية واضحة لتوحيد القرارات. على سبيل المثال، قد تستغرق الموافقات اللازمة لإطلاق مشروع تعدين جديد عدة أشهر بسبب الحاجة إلى التنسيق بين هذه الجهات، مما يُضعف جاذبية الاستثمار. إضافة إلى ذلك، غياب رؤية موحدة للتطوير يُؤثر على استغلال الموارد المعدنية بشكل مستدام. فعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة للقطاع، لا توجد خطة استراتيجية طويلة الأمد تُحدد الأهداف والإجراءات اللازمة لتعزيز القيمة المضافة من استخراج وتصنيع المعادن. للتغلب على هذه التحديات، يُوصى بإنشاء هيئة موحدة تُشرف على إدارة القطاع المعدني، مع تبسيط الإجراءات وتحديد اختصاصات واضحة لكل جهة. مثل هذه الخطوات يمكن أن تُسهم في تحسين كفاءة العمليات الإدارية وجذب الاستثمارات إلى القطاع.

([٢٤]) نوال طارق إبراهيم. "المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة"، مجلة Rule of Law، ٢٠١٩، ص. ٢٠-٣٨.

وتفاقم المشكلات الاجتماعية.هذا النقص في التشريعات البيئية يجعل القطاع عرضة للنقد المحلي والدولي([٢٥]).

جدول(٨)

التحديات والتاثير

التحدي	التأثير	الحلول المقترحة
البيروقراطية	تأخير المشاريع وزيادة التكاليف	إنشاء نظام إلكتروني موحد
عدم وضوح التشريعات	عدم الاستقرار القانوني	توحيد القوانين وتوضيحها
ضعف الحوافز التشريعية	تقليل جاذبية الاستثمار	تقديم إعفاءات ضريبية
ضعف التنسيق بين الجهات	تأخير الإجراءات	إنشاء جهة موحدة للإشراف
الفساد الإداري	إحجام المستثمرين	تعزيز الشفافية والمساءلة
غياب الاستدامة البيئية	تدهور البيئة	إدخال متطلبات بيئية صارمة

المصدر: تقارير التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط ٢٠٢٢

تشكل التحديات التشريعية في القطاع المعدني المصري عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات.تتطلب مواجهة هذه التحديات إرادة سياسية قوية لإصلاح القوانين وتبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية.إذا تم معالجة هذه المشكلات بفعالية، فإن القطاع المعدني في مصر يمتلك إمكانات هائلة لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي([٢٦]).

([٢٥])محمد سعيد السعداوي. "إدارة الاستثمار في القوانين التشريعية المصرية في مجال الاستثمار"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٠، ص. ٤٠-٦٠.

([٢٦])تشكل التحديات التشريعية في القطاع المعدني المصري عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات. من بين هذه التحديات تعقيد الإجراءات الإدارية، تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع، وغياب رؤية تشريعية موحدة تُحفز المستثمرين على استغلال الموارد المعدنية المتنوعة. لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر إرادة سياسية قوية لإجراء إصلاحات جذرية في القوانين المنظمة للقطاع، بما يشمل

ويرى الباحث أن التشريعات المصرية المتعلقة باستخراج الثروات المعدنية تواجه عدة تحديات، من أبرزها تعقيد الإجراءات التنظيمية، وتداخل الصلاحيات بين الجهات المعنية، وعدم وضوح بعض البنود القانونية المتعلقة بحقوق المستثمرين وآليات التراخيص، مما يعيق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

الفرع الثاني
التحديات في التشريعات العراقية

تعتبر الموارد المعدنية في العراق من الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث يتمتع العراق بثروة معدنية كبيرة تشمل النفط، الكبريت، الفوسفات، والحديد.إلا أن استغلال هذه الموارد بشكل مستدام وفعال يواجه مجموعة كبيرة من التحديات التشريعية والقانونية التي تؤثر سلباً على بيئة الاستثمار في القطاع المعدني.تلعب القوانين والتشريعات دوراً حيوياً في تحديد مدى جاذبية أي قطاع للاستثمار، إلا أن غياب الإطار القانوني الفعّال في العراق يؤدي إلى تعقيد عمليات الاستثمار ويضعف من إمكانيات الاستفادة من الموارد المعدنية بشكل كامل([٢٧]).

أولاً: غياب القوانين الموحدة:

يعاني القطاع المعدني في العراق من غياب قوانين موحدة وشاملة تنظم عمليات التعدين واستغلال الموارد المعدنية.القوانين الحالية غالباً ما تكون مجزأة بين جهات مختلفة مثل وزارة

تحديث التشريعات القديمة لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وتبسيط إجراءات التراخيص، وإيجاد آليات فعالة تُقلل من البيروقراطية. كما أن تعزيز الشفافية من خلال رقمنة العمليات الإدارية وإنشاء نظام موحد لإدارة القطاع سيُساعد على الحد من الفساد وتحسين مناخ الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تحسين التنسيق بين الجهات المعنية، مثل وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة البيئة والمحافظات المحلية، أمر ضروري لخلق بيئة أكثر تنظيماً وكفاءة. إذا تم معالجة هذه المشكلات بفعالية، فإن القطاع المعدني في مصر يمتلك إمكانات هائلة لدعم الاقتصاد الوطني، بما في ذلك زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعات التعدين.

([27]) Chacha, T. (2020). Contribution à l'étude des maladies fongiques du palmier dattier Phoenix dactylifera L.. Université de Ouargla2020, pp. 10-25.

الصناعة والمعادن، وزارة البيئة، ووزارة النفط،([٢٨]) مما يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتضارب في المسؤوليات.هذا التشتت يجعل المستثمرين يواجهون صعوبة في تحديد الجهات المعنية والحصول على التصاريح اللازمة.كما أن غياب قانون موحد يُعزز من الفوضى التشريعية، حيث تتعدد اللوائح والتعليمات الخاصة بكل جهة، مما يجعل من الصعب على المستثمرين فهم الإطار القانوني العام([٢٩]).

عدم وجود قوانين متكاملة يشمل أيضاً نقص التشريعات المتعلقة بالاستدامة.فرغم الأهمية المتزايدة لحماية البيئة، إلا أن العراق لا يمتلك تشريعات واضحة تُلزم شركات التعدين بتطبيق معايير الاستدامة البيئية.هذا النقص يؤثر سلباً على سمعة العراق الدولية ويُعرضه لمزيد من الانتقادات من الجهات الدولية المعنية بالبيئة([٣٠]).

ثانيًا: ضعف التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي:

رغم أن العراق يملك موارد معدنية هائلة، إلا أن ضعف التشريعات المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية يشكل تحدياً كبيراً.القوانين الحالية لا توفر الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، مثل حماية الملكية الفكرية وضمان عدم مصادرة الأصول.كما أن النظام القانوني لا

([٢٨])يعاني القطاع المعدني في العراق من غياب قوانين موحدة وشاملة تُنظم عمليات التعدين واستغلال الموارد المعدنية بشكل متكامل. القوانين الحالية غالبًا ما تكون مجزأة بين جهات متعددة، مثل **وزارة الصناعة والمعادن، وزارة البيئة، ووزارة النفط**، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وتضارب في السياسات. هذا التشتت يُضعف كفاءة الإدارة ويخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار في القطاع المعدني، حيث يجد المستثمرون أنفسهم أمام إجراءات معقدة وغير واضحة تتطلب التنسيق مع جهات متعددة. على سبيل المثال، الحصول على تراخيص للبحث والتنقيب يتطلب المرور بمراحل طويلة من المراجعات والموافقات بين الوزارات المختلفة، مما يؤدي إلى تأخير المشروعات وزيادة التكاليف التشغيلية. للنهوض بهذا القطاع، هناك حاجة ملحة لتطوير إطار قانوني موحد يتسم بالمرونة والوضوح، مع تحديد واضح للصلاحيات بين الجهات المعنية. إنشاء هيئة مركزية مستقلة تُشرف على إدارة الموارد المعدنية وتطويرها يمكن أن يكون حلاً فعالًا لتبسيط الإجراءات وتعزيز الاستثمارات، مما يُسهم في تحويل القطاع المعدني إلى أحد محركات النمو الاقتصادي في العراق.

([29]) Roussel, C. : "Irak et Kurdistan d'Irak: la problématique de la frontière interne et les enjeux du contrôle territorial". Égypte/Monde arabe,2018 , pp. 65-85.

([30]) Benatallah, Y., & Debba, I: Etude de l'activité antioxydante du sirop de datte. Université d'Ouargla,2023, pp. 30-50

يُسهل تسوية النزاعات بشكل عادل وسريع، مما يُثني المستثمرين عن الدخول في السوق العراقية([٣١]).

إضافة إلى ذلك، لا توجد اتفاقيات واضحة مع الدول والشركات العالمية لتنظيم عمليات الاستثمار في القطاع المعدني.غياب هذه الاتفاقيات يجعل العراق أقل جاذبية للمستثمرين مقارنة بالدول المجاورة التي توفر بيئة قانونية أكثر استقراراً.كما أن عدم وضوح السياسات الضريبية والرسوم المتعلقة بالقطاع يزيد من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.([٣٢])

ثالثًا: التعقيدات البيروقراطية:

تمثل البيروقراطية عائقاً رئيسياً أمام تطور القطاع المعدني في العراق.تتطلب عمليات الحصول على التراخيص والموافقات وقتاً طويلاً وتتطلب المرور بعدة جهات حكومية، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف.إضافة إلى ذلك، لا توجد منصات إلكترونية حديثة تُسهل الإجراءات، مما يزيد من احتمالية الفساد الإداري ويُضعف من كفاءة النظام(.[٣٣])

من التحديات الأخرى المرتبطة بالبيروقراطية هو عدم وجود نظام شفاف لمراقبة تنفيذ القوانين والتأكد من التزام الشركات بالمعايير المطلوبة.يؤدي ذلك إلى انتشار الممارسات غير القانونية وإهدار الموارد، مما يُضر بالاقتصاد الوطني ويُفقد العراق فرصاً استثمارية هامة.([٣٤])

رابعًا: غياب الشفافية والمساءلة:

([31]) Grebmer, K., Saltzman, A., & Birol, E. : Synthèse: L'Indice de la faim dans le monde 2014: Le défi de la faim invisible. Éditions International Food Policy, 2014 , pp. 10-30.

([٣٢]) العلعالي، جمالي:. المناخ الاستثماري للخامات المعدنية الأردنية. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في التعدين"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص. ٣٠-٥٠.

([33]) Al-Dabbas, M., Awadh, S.M., and Zaid, A.A. (2013). 'Mineralogy and geochemistry of Euphrates limestone for Portland cement industry in Najaf, Iraq', Arabian Journal of Geosciences, pp. 8-18.

([34])Kuzart, M: Industrial Minerals Support Economics in a Globalized World. Charles University, Prague,2002 K pp. 10-35.

الفساد الإداري يُعد من أبرز المشكلات التي تواجه القطاع المعدني في العراق.تشير تقارير دولية إلى أن ضعف الشفافية في منح التراخيص وتخصيص الموارد يؤدي إلى هدر الموارد وعدم تحقيق الاستفادة القصوى منها.كما أن غياب آليات فعالة للمساءلة يزيد من تعقيد بيئة العمل ويضعف الثقة بين المستثمرين والحكومة([٣٥]).

الفساد يؤثر أيضاً على توزيع العوائد من القطاع المعدني، حيث تذهب نسبة كبيرة من الإيرادات إلى شبكات الفساد بدلاً من استخدامها في تطوير البنية التحتية أو تعزيز التعليم والصحة.هذا الوضع يخلق فجوة كبيرة بين المواطنين والدولة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية([٣٦]).

خامسًا: ضعف الحوافز التشريعية

القوانين الحالية المتعلقة بالقطاع المعدني في العراق لا توفر حوافز كافية لجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.تفرض القوانين رسوماً وضرائب مرتفعة على عمليات التعدين، مما يقلل من الجدوى الاقتصادية للمشاريع.كما أن غياب الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات المالية يجعل القطاع أقل تنافسية مقارنة بالدول المجاورة([٣٧]). من التحديات الأخرى هو عدم وجود برامج حكومية لدعم البحث والتطوير في القطاع المعدني.فبدلاً من تقديم دعم للشركات لتطوير تقنيات جديدة أو تحسين كفاءة عمليات التعدين، تركز القوانين الحالية على الجوانب المالية فقط، مما يُعيق الابتكار والنمو([٣٨]).

سادسًا: التحديات الأمنية وتأثيرها على التشريعات:

([35]) Mirza, T.A. and Kalaitzidis, S.P. : 'Mineralogy and geochemistry of the Upper Cretaceous mudrocks, Wadi Feiran Region, Sinai, Egypt', Iraqi Geological Journal, 2023 , pp. 22-40.

([٣٦]) عزت، فرج، وندیم، إيهاب:الموارد الاقتصادية. القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠١، ص. ٢٥–٥٠.

([37]) Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M. (2013). 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics, pp. 18-35.

([٣٨]) الطوباس، أمين: أثر المتغيرات الدولية على الاستثمار في القطاع المعدني. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في الدول العربية"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص. ١٥–٣٠.

يمثل الوضع الأمني في العراق تحدياً إضافياً يعقد بيئة الاستثمار في القطاع المعدني.المناطق الغنية بالموارد المعدنية غالباً ما تكون عرضة للصراعات أو النفوذ غير الرسمي، مما يجعل تطبيق القوانين أمراً صعباً.كما أن عدم الاستقرار الأمني يؤدي إلى تغييرات متكررة في التشريعات، مما يزيد من عدم وضوح الإطار القانوني([٣٩]).

التحديات الأمنية تؤثر أيضاً على قدرة الدولة على مراقبة عمليات التعدين.في بعض الحالات، يتم استغلال الموارد المعدنية بشكل غير قانوني من قبل جماعات مسلحة، مما يُفقد الدولة جزءاً كبيراً من الإيرادات ويُضر بسمعة القطاع([٤٠]).

جدول (٩)

التحديات الأمنية وتأثيرها على التشريعات

التحدي	التأثير	الحلول المقترحة
غياب القوانين الموحدة	تداخل الصلاحيات	إصدار قانون موحد للتعدين
ضعف حماية الاستثمارات	إحجام المستثمرين الأجانب	تحديث التشريعات وتوفير ضمانات
البيروقراطية	تأخير المشاريع وزيادة التكاليف	إنشاء منصات إلكترونية موحدة
غياب الشفافية	هدر الموارد	تعزيز الشفافية والمساءلة
ضعف الحوافز التشريعية	تقليل جاذبية الاستثمار	تقديم إعفاءات وتسهيلات

([39]) Abd El Rahim, S.H., Mekky, H.S., and Abou El-Anwar, E.A. (2017). 'Geochemical characteristics and origin of Late Cretaceous phosphorite in Duwi Formation, Egypt', Egyptian Journal of Geology, pp. 100-120.

([40]) Elsayed, O., El Ghaffar, N.A., and Mahmoud, A.M. (2023). 'Significant enrichment of rare earth element concentrations in stream sediments of Sharm El-Sheikh area, Egypt', The Iraqi Geological Journal, pp. 35-50.

التحديات الأمنية	عرقلة تطبيق القوانين	تعزيز الأمن والاستقرار

المصدر: تقارير البنك الدولي وتقارير التنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٢٢

تمثل التحديات التشريعية في القطاع المعدني العراقي عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والاستفادة المثلى من الموارد المعدنية.يتطلب تحسين بيئة الاستثمار في هذا القطاع وضع إطار قانوني موحد وشامل، تبسيط الإجراءات البيروقراطية، تعزيز الشفافية، وتقديم حوافز حقيقية لجذب المستثمرين.([٤١]) إذا تم معالجة هذه التحديات بفعالية، يمكن أن يتحول القطاع المعدني في العراق إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي وداعم أساسي للتنمية المستدامة.ومع تحسين الظروف الأمنية ووضع سياسات حكومية داعمة، يمكن للعراق أن يصبح مركزاً إقليمياً وعالمياً للاستثمارات المعدنية([٤٢]).

يرى الباحث أن التشريعات العراقية المتعلقة باستخراج الثروات المعدنية لا تزال تُعاني من جملة من التحديات التي تُعيق تطوير هذا القطاع الحيوي. وتتمثل أبرز هذه التحديات في غياب إطار قانوني موحد وشامل ينظم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتسويق بشكل واضح، إضافة إلى وجود تداخل في الصلاحيات بين الوزارات والهيئات المعنية، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار القانوني تُنفر المستثمرين.

كما يلاحظ الباحث أن القوانين الحالية تفتقر إلى الحوافز الكافية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ولا توفر ضمانات قانونية كافية لحماية حقوق الشركات العاملة في هذا المجال. كذلك، تُعد الإجراءات الإدارية المعقدة وطول فترة إصدار التراخيص من أبرز العقبات التي تُقلل من كفاءة الأداء المؤسسي في هذا القطاع.

وبناءً على ما تقدم، **يؤكد الباحث** أهمية مراجعة التشريعات الحالية وإعداد قانون تعدين موحد يتماشى مع المعايير الدولية، مع ضرورة تعزيز الشفافية وتحديد الأدوار بوضوح، وتوفير بيئة قانونية جاذبة توازن بين استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

([٤١]) نواب، عبد الحفيظ زهير: العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات التعدينية. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في التعدين"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص. ٢٠-٥٠.

([42]) Ali, K.K., and Awad, Y.D. (2015). 'Radiological assessment of Iraqi phosphate rock and fertilizers', Arabian Journal of Geosciences, pp. 12-24.

المطلب الثاني

التحديات الاقتصادية والأمنية

تمهيد وتقسيم:

تمثل التحديات الاقتصادية والأمنية عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل فعّال في العديد من الدول، وخاصة في العراق.يُعد الاقتصاد العراقي واحداً من أكثر الاقتصادات تنوعاً في موارده، حيث يتمتع بثروات معدنية هائلة وموارد بشرية وطبيعية كبيرة.إلا أن التحديات الاقتصادية المتمثلة في ضعف البنية التحتية، والفساد

الإداري، والتذبذب في السياسات الاقتصادية تُعيق استغلال هذه الموارد على النحو الأمثل([1]).

على الجانب الآخر، تؤثر التحديات الأمنية بشكل مباشر على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع.تعاني المناطق الغنية بالموارد الطبيعية من اضطرابات أمنية متكررة، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإنتاجية وتراجع ثقة المستثمرين.إن هذه التحديات المزدوجة تُشكل تهديداً كبيراً للنمو الاقتصادي، وتتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة والمجتمع الدولي لمعالجتها([2]).

في هذا المطلب، سنناقش التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه العراق بشكل خاص، مع التركيز على تأثيرها على قطاع الموارد المعدنية والاستثمارات.كما سنتناول الحلول الممكنة لتخفيف هذه التحديات، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

- **الفرع الأول: التأثير الاقتصادي والسياسي على الاستثمار في مصر.**
- **الفرع الثاني: التأثير الأمني والسياسي على الاستثمار في العراق.**

الفرع الأول

التأثير الاقتصادي والسياسي على الاستثمار في مصر

تُعد مصر واحدة من أكبر الدول الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمتلك موقعاً جغرافياً استراتيجياً وثروة بشرية كبيرة تؤهلها لتكون مركزاً اقتصادياً رئيسياً.ومع ذلك، فإن بيئة الاستثمار في مصر تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية

([1]) Abd El Rahim, S.H., Mekky, H.S., and Abou El-Anwar, E.A. 'Geochemical characteristics and origin of Late Cretaceous phosphorite in Duwi Formation, Egypt', Egyptian Journal of Geology,2017 , pp. 100-120.

([2]) Al-Naji, A.J. and Al-Shammery, T.A. 'Mineralogical study of sand dunes fields in Najaf Governorate, Southern Iraq', Iraqi Journal of Science,20198 , pp. 15-30.

التي تُشكل فرصاً وتحديات للمستثمرين.إن فهم التأثيرات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة يُعد ضرورياً لتقييم مناخ الاستثمار في البلاد وتحقيق التنمية المستدامة([٣]).

أولاً: التأثير الاقتصادي على الاستثمار:

أ- الاستقرار الاقتصادي:

يلعب الاستقرار الاقتصادي دوراً محورياً في جذب الاستثمارات.في السنوات الأخيرة، تبنت مصر عدداً من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، مثل تحرير سعر الصرف، وخفض الدعم على الطاقة، وتحسين بيئة الأعمال.هذه الإصلاحات ساعدت في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.ومع ذلك، لا تزال التحديات الاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات التضخم والديون الخارجية، تُلقي بظلالها على المناخ الاستثماري([٤]).

تحرير سعر الصرف كان واحداً من أبرز الإصلاحات التي نفذتها مصر.ساعد هذا الإجراء في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث أصبح السوق أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ.ومع ذلك، فإن تأثيرات التضخم الناتج عن هذا الإصلاح شكلت تحدياً كبيراً للعديد من المستثمرين المحليين الذين يعتمدون على استقرار أسعار المواد الخام([٥]).

ب- البنية التحتية:

([٣])صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦، ص. ٥٠-٧٠.

([4]) Al-Naji, A.J. and Al-Shammery, T.A. (2019). 'Mineralogical study of sand dunes fields in Najaf Governorate, Southern Iraq', Iraqi Journal of Science, pp. 15-30.

([٥]) محمود محمد، شكر. "أثر الجفاف على تلوث التربة: دراسة حالة في العراق"، مجلة جامعة كرميان، ٢٠٢٢، ص. ٦٠-٨٠.

تُعد البنية التحتية المتطورة أحد العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر على قرارات المستثمرين.مصر استثمرت بشكل كبير في تطوير البنية التحتية خلال العقد الأخير، بما في ذلك توسيع شبكة الطرق، وإنشاء مناطق صناعية جديدة، وتحسين خدمات الموانئ.هذه التحسينات أسهمت في تعزيز قدرة البلاد على جذب الاستثمارات، خاصة في قطاعات النقل والتصنيع.من المشاريع الكبرى التي نفذتها مصر مشروع قناة السويس الجديدة، الذي زاد من كفاءة النقل البحري وعزز من مكانة مصر كمحور عالمي للتجارة.كما أن إنشاء مدن جديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة وفرص الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة حولها، فتح آفاقاً جديدة للمستثمرين([٦]).

ج- القوانين والتشريعات الاقتصادية:

الإطار التشريعي يلعب دوراً رئيسياً في دعم الاستثمار.قامت الحكومة المصرية بتعديل عدد من القوانين المتعلقة بالاستثمار، مثل قانون الاستثمار الجديد لعام ٢٠١٧، الذي يقدم تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين.ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل تعقيد الإجراءات البيروقراطية وصعوبة الحصول على التراخيص([٧]).

أطلقت الحكومة منصة إلكترونية لتسهيل تقديم الطلبات والحصول على الموافقات، مما قلل من التكاليف الزمنية والمالية للمستثمرين.ومع ذلك، فإن الحاجة إلى تطوير هذا النظام واستمرارية التعديلات التشريعية تظل ضرورية لضمان بيئة استثمارية أكثر تنافسية([٨]).

ثانيًا: التأثير السياسي على الاستثمار:

أ- الاستقرار السياسي:

([٦]) صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦، ص. ٥٠-٧٠.

([7]) Kuzart, M: Industrial Minerals Support Economics in a Globalized World. Charles University, Prague,2002, pp. 10-35.

([8]) Chacha, T. (2020). Contribution à l'étude des maladies fongiques du palmier dattier Phoenix dactylifera L.. Université de Ouargla, pp. 10-25.

الاستقرار السياسي يُعتبر عاملاً حاسماً لجذب الاستثمارات.في السنوات الأخيرة، شهدت مصر استقراراً نسبياً في المشهد السياسي، مما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.ومع ذلك، فإن التوترات الإقليمية والمخاوف الأمنية في بعض المناطق تُشكل تهديداً محتملاً يمكن أن يؤثر على مناخ الاستثمار([٩]).

تعتبر مصر لاعباً رئيسياً في القضايا الإقليمية، مثل النزاع في الشرق الأوسط والمبادرات الإفريقية.هذا الدور السياسي يُعزز من مكانة مصر الدولية ولكنه يتطلب استقراراً داخلياً مستداماً لجذب الاستثمارات طويلة الأجل.([١٠])

ب- السياسات الحكومية:

تلعب السياسات الحكومية دوراً كبيراً في تحديد اتجاهات الاستثمار.تبنت مصر سياسات داعمة للاستثمار من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تُوفر حوافز ضريبية وتشجيعية للمستثمرين.هذه السياسات تُظهر التزام الحكومة بدعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد.([١١])

إلى جانب الحوافز، ركزت الحكومة على تنفيذ مشروعات قومية كبرى لتحفيز الاقتصاد، مثل مشروع "حياة كريمة"، الذي يُعد فرصة للاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.هذه المشروعات تدعم الاقتصاد الوطني وتُظهر التزاماً بتحقيق التنمية الشاملة([١٢]).

ج- العلاقات الدولية:

([9]) Benatallah, Y., & Debba, I. (2023). Etude de l'activité antioxydante du sirop de datte. Université d'Ouargla, pp. 30-50.

([١٠]) الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين: التشريعات والقوانين المنظمة لاستكشاف الثروة المعدنية في اليمن. اليمن، ٢٠٠٣، ص. ٤٠-٧٠.

([11]) Mining Annual Review. ,Review of Global Mining Activities, (1948-1999). pp. 50-75.

([12]) Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M. (2013). 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics, pp. 18-35.

العلاقات الدولية لمصر تؤثر بشكل مباشر على بيئة الاستثمار.الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، والدول الإفريقية، والأسواق الآسيوية تُسهم في فتح أسواق جديدة للمستثمرين.بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الثنائية مع الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، تُوفر فرصاً إضافية للتعاون الاقتصادي.([١٣])

مصر عضو فعال في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، التي توفر فرصاً استثمارية ضخمة في البنية التحتية والنقل والطاقة.كما أن عضوية مصر في الكوميسا والمنظمات الإقليمية الأخرى تُعزز من مكانتها كمركز اقتصادي في إفريقيا([١٤]).

ثالثًا: التحديات الاقتصادية والسياسية:

أ- تحديات اقتصادية:

على الرغم من التقدم المحرز، تواجه مصر تحديات اقتصادية مثل:

١. ارتفاع معدل التضخم، الذي يُؤثر على القوة الشرائية ويزيد من تكاليف الإنتاج.
٢. ارتفاع الدين الخارجي، مما يُشكل عبئاً على الاقتصاد.

٣. ضعف الابتكار والتكنولوجيا، حيث يعتمد العديد من القطاعات على التقنيات التقليدية([١٥])

ب- تحديات سياسية:

([١٣]) ذهني، علوي: المعادن والصخور الصناعية في مجال الاستثمار والتنمية. المكتب الوطني للمعادن، المغرب، ٢٠٠٣، ص. ٥-٢٥.

([14]) Abd El Rahim, S.H., Mekky, H.S., and Abou El-Anwar, E.A. (2017). 'Geochemical characteristics and origin of Late Cretaceous phosphorite in Duwi Formation, Egypt', Egyptian Journal of Geology, pp. 100-120.

([١٥]) نواب، عبد الحفيظ زهير.: العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات التعدينية. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في التعدين"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص. ٢٠-٥٠.

تشمل التحديات السياسية:

١. التوترات الإقليمية، التي قد تُؤثر على استقرار الاستثمار[١٦].
٢. البيروقراطية الحكومية، التي تزيد من تعقيد العمليات الإدارية.
٣. التغيرات المستمرة في السياسات الاقتصادية، مما يجعل من الصعب على المستثمرين التخطيط طويل الأجل.([١٧])

الجداول التوضيحية

العامل	التأثير على الاستثمار	الإجراءات الحكومية المتخذة
الاستقرار الاقتصادي	تعزيز الثقة وزيادة التدفقات	إصلاحات اقتصادية هيكلية
البنية التحتية	تحسين البيئة الاستثمارية	تطوير الطرق والموانئ
الاستقرار السياسي	جذب المستثمرين	تعزيز الأمن والسياسات المستقرة
القوانين	تسهيل الإجراءات	تعديل قوانين الاستثمار

المصدر: تقارير وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، ٢٠٢٢

التحدي	التأثير	الحلول المقترحة
ارتفاع التضخم	زيادة تكاليف الإنتاج	سياسات نقدية مستقرة

([١٦])كريم عبيس، العزاوي. "تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة"، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص. ٣٣-٥٠.

([١٧]) الحقاوي، محمد.: الاستثمار في القطاع المعدني المغربي. وزارة الطاقة والمعادن، المغرب، ٢٠٠٤، ص. ١٥-٤٠.

الدين الخارجي	عبء مالي على الاقتصاد	تقليل الاقتراض وتحفيز الصادرات
التوترات السياسية	تقليل الثقة في السوق	تعزيز الاستقرار الداخلي

المصدر: تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢

يتأثر مناخ الاستثمار في مصر بمجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية.وبينما حققت البلاد تقدماً ملحوظاً في تحسين بيئة الأعمال والاستقرار السياسي، لا تزال هناك تحديات يجب معالجتها لضمان جذب الاستثمارات المستدامة.يتطلب ذلك استمرارية الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الشفافية وتطوير المزيد من السياسات الداعمة للاستثمار.من خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن لمصر تعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي للاستثمار([١٨]).

ويرى الباحث أن الاستثمار في مصر يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، حيث يُشكّل الاستقرار السياسي والاقتصادي عاملين حاسمين في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتحسين مناخ الأعمال من خلال إصدار قوانين جديدة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلا أن التحديات ما زالت قائمة. فعلى الصعيد الاقتصادي، يُعدّ ارتفاع معدلات التضخم، وتذبذب أسعار الصرف، وعبء الدين العام من أبرز العوامل التي تحد من قدرة مصر على استقطاب استثمارات طويلة الأجل. أما على الصعيد السياسي، فإن استمرار البيروقراطية، وعدم وضوح بعض السياسات الاستثمارية، إلى جانب التغيّرات المتكررة في التشريعات، تُسهم في خلق بيئة غير مستقرة بالنسبة للمستثمرين. لذلك فإن خلق بيئة استثمارية جاذبة يتطلب نهجاً شاملاً، يشمل تعزيز الشفافية، وضمان استقلالية المؤسسات الاقتصادية، وتثبيت القوانين الاستثمارية على المدى الطويل، فضلاً عن تحسين البنية التحتية وتوفير قوى عاملة مدربة.

([18]) Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M. : 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics, 2013 , pp. 18-35.

الفرع الثاني

التأثير الأمني والسياسي على الاستثمار في العراق

يُعد العراق من الدول التي تمتلك إمكانيات اقتصادية هائلة بفضل موارده الطبيعية الغنية، خاصة في قطاعات النفط والغاز والمعادن.ومع ذلك، فإن بيئة الاستثمار في العراق تواجه تحديات كبيرة نابعة من عوامل أمنية وسياسية تؤثر بشكل مباشر على استقطاب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع.هذه التحديات، التي تتراوح بين التوترات الأمنية المستمرة والاضطرابات السياسية، تشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة([١٩]).

في هذا السياق، يعد فهم التأثيرات المتبادلة بين الأمن والسياسة على مناخ الاستثمار في العراق أمراً بالغ الأهمية لتحديد الفرص والتحديات القائمة، ووضع استراتيجيات فعالة لتجاوز العقبات.سيتناول هذا الفرع بالتفصيل كيفية تأثير البيئة الأمنية والسياسية على قرارات المستثمرين وأداء الاقتصاد العراقي.([٢٠])

([19]) Abd El Rahim, S.H., Mekky, H.S., and Abou El-Anwar, E.A. : 'Geochemical characteristics and origin of Late Cretaceous phosphorite in Duwi Formation, Egypt', Egyptian Journal of Geology,2017, pp. 100-120.

([٢٠]) عزت، فرج: الموارد الاقتصادية. القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠٢، ص. ٤٠–٦٠.

أولاً: التأثير الأمني على الاستثمار:

أ. الأوضاع الأمنية في العراق:

منذ عقود، يعاني العراق من اضطرابات أمنية مستمرة نتيجة الحروب الإقليمية، الغزو الأجنبي، والصراعات الداخلية.تؤدي هذه الأوضاع إلى خلق بيئة غير مستقرة تجعل من الصعب على المستثمرين التخطيط طويل الأمد لمشاريعهم.مناطق مثل شمال وغرب العراق غالباً ما تكون مسرحاً للعمليات المسلحة، مما يزيد من المخاطر التي تواجه المستثمرين.([٢١])

النزاعات المسلحة تؤثر بشكل مباشر على نشاط الشركات، حيث تؤدي إلى توقف العمل في المشاريع القائمة وزيادة تكلفة التشغيل نتيجة الحاجة إلى تدابير أمنية إضافية.كما أن الاضطرابات في بعض المناطق تعرقل عمليات النقل والإمداد، مما يزيد من تعقيد العمليات الاستثمارية([٢٢]).

ب. التأثير على البنية التحتية:

تُعد الهجمات المسلحة والنزاعات أحد أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور وشبكات الطاقة.هذا التأثير السلبي على البنية التحتية يجعل من الصعب نقل الموارد والبضائع ويزيد من تكلفة المشاريع.بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الأمن في بعض المناطق يعوق عمليات إعادة الإعمار، مما يؤثر على ثقة المستثمرين([٢٣]).

([٢١]) عبد الرحمن، بخيت حسن: فرص الاستثمار في مجال الثروة المعدنية بمصر. الهيئة العامة للثروة المعدنية المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص. ١٢-٣٥.

([22]) Mohammed, I.Q., Farouk, S., and Baioumy, H. (2020). 'Mineralogical and geochemical characteristics of the Paleozoic source rocks, Akkas gas field, Western Desert of Iraq', Marine and Petroleum Geology, pp. 42-57.

([٢٣])ورود نوري، حسين. "الصيدلاني في العصر المملوكي (كوهين العطار نموذجاً)"، مجلة كلية التربية بجامعة واسط، ٢٠١٥، ص. ٢٠-٤٠.

إعادة الإعمار تمثل تحدياً كبيراً، حيث تحتاج الحكومة إلى تخصيص موارد كبيرة لإصلاح ما تم تدميره بدلاً من توجيهها نحو التنمية الاقتصادية.في الوقت نفسه، يواجه المستثمرون صعوبات في الوصول إلى المناطق المتضررة، مما يحد من قدرتهم على الاستثمار في قطاعات مثل التعدين والزراعة([٢٤]).

ج. ضعف سيادة القانون:

في كثير من المناطق، يكون ضعف سيادة القانون عاملاً رئيسياً في تزايد المخاطر الأمنية.الجماعات المسلحة والنفوذ غير الرسمي في بعض المناطق يعيقان قدرة الحكومة على فرض القانون وضمان حماية المستثمرين وممتلكاتهم.هذا الوضع يجعل المستثمرين الأجانب والمحليين مترددين في الدخول إلى السوق العراقية([٢٥]).

غياب سيادة القانون لا يقتصر على المناطق النائية فقط، بل يمتد إلى المدن الكبرى التي تواجه تحديات في فرض الأمن والنظام.يؤدي ذلك إلى تفشي الفساد الإداري وزيادة تأثير الجماعات غير الرسمية على القرارات الاقتصادية([٢٦]).

([٢٤])صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦، ص. ٥٠-٧٠.

([٢٥])في العديد من المناطق العراقية، يُعد ضعف سيادة القانون أحد العوامل الرئيسية التي تُزيد من المخاطر الأمنية وتُعرقل التنمية الاقتصادية. تنتشر الجماعات المسلحة والكيانات ذات النفوذ غير الرسمي في بعض المناطق، مما يؤدي إلى تقويض قدرة الحكومة على فرض القانون وحماية المستثمرين وممتلكاتهم. هذا الوضع الأمني الهش يُسهم في خلق بيئة استثمارية غير مستقرة، حيث تُصبح المشاريع الاقتصادية عرضة للتهديدات المباشرة مثل الابتزاز، أو غير المباشرة مثل تعطيل العمليات بسبب الصراعات المحلية. ونتيجة لذلك، يُصبح المستثمرون الأجانب والمحليون مترددين في دخول السوق العراقية، مما يُضعف التدفقات الاستثمارية ويُعيق النمو في قطاعات حيوية مثل التعدين والبنية التحتية والطاقة. للتغلب على هذه المشكلة، تحتاج الحكومة العراقية إلى تعزيز سيادة القانون من خلال تحسين قدرات الأجهزة الأمنية، ومكافحة الفساد، وتقليص نفوذ الجماعات المسلحة في المناطق الحساسة. كما أن خلق شراكات مع المستثمرين المحليين والدوليين ضمن إطار قانوني محكم وشفاف يُمكن أن يُساهم في بناء الثقة وتعزيز الاستثمار في العراق.

([26]) Al-Dabbas, M., Awadh, S.M., and Zaid, A.A: 'Mineralogy and geochemistry of Euphrates limestone for Portland cement industry in Najaf, Iraq', Arabian Journal of Geosciences, 2013, pp. 8-18.

ثانيًا: التأثير السياسي على الاستثمار:

أ- عدم الاستقرار السياسي:

يعاني العراق من اضطرابات سياسية متكررة بسبب الانقسامات الطائفية والسياسية، وتأثير اللاعبين الإقليميين والدوليين.هذه الانقسامات تؤدي إلى عدم استقرار الحكومات وتعطيل السياسات الاقتصادية، مما يُضعف الثقة في النظام السياسي ككل.بالنسبة للمستثمرين، فإن التغيرات المتكررة في السياسات تزيد من صعوبة التخطيط وضمان استمرارية المشاريع([٢٧]).

عدم الاستقرار السياسي يؤثر أيضاً على قدرة الحكومة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، حيث يتم تأجيل العديد من المشاريع بسبب التغيرات في القيادات أو الأولويات السياسية.كما أن غياب رؤية استراتيجية موحدة يضعف من قدرة العراق على جذب استثمارات طويلة الأجل([٢٨]).

ب- الفساد الإداري والسياسي:

الفساد هو أحد أبرز العوامل التي تُعيق الاستثمار في العراق.تشير تقارير دولية إلى أن العراق يحتل مراتب متأخرة في مؤشرات الشفافية العالمية.انتشار الفساد في الإدارات الحكومية يؤدي إلى تعقيد العمليات البيروقراطية وزيادة تكلفة المشاريع، مما يجعل السوق العراقية أقل جذباً للمستثمرين([٢٩]).

([27]) Mohammed, I.Q., Farouk, S., and Baioumy, H: 'Mineralogical and geochemical characteristics of the Paleozoic source rocks, Akkas gas field, Western Desert of Iraq', Marine and Petroleum Geology,2020, pp. 42-57.

([28]) Ali, K.K., and Awad, Y.D: 'Radiological assessment of Iraqi phosphate rock and fertilizers', Arabian Journal of Geosciences, 2015, pp. 12-24.

([٢٩])الفساد يُعد من أبرز التحديات التي تُعيق التنمية والاستثمار في العراق. وفقًا لتقارير دولية، يحتل العراق مراتب متأخرة في **مؤشر مدركات الفساد** الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، مما يعكس مدى انتشار هذه الظاهرة في القطاعات المختلفة. الفساد في الإدارات الحكومية يؤدي إلى تعقيد العمليات البيروقراطية، حيث يُصبح الحصول على التراخيص والموافقات مرتبطًا بإجراءات طويلة ومُكلِفة، وأحيانًا بشروط غير قانونية مثل الرشاوى. هذا الوضع يُزيد من تكلفة المشاريع، سواء من حيث الزمن أو الموارد المالية، مما يجعل السوق العراقية أقل جاذبية مقارنة بالأسواق الإقليمية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، الفساد يُسهم في إضعاف ثقة

الفساد يؤثر أيضاً على توزيع الإيرادات من الموارد الطبيعية، حيث يتم توجيه جزء كبير من هذه الإيرادات إلى مصالح خاصة بدلاً من استخدامها في تحسين الخدمات العامة أو دعم التنمية الاقتصادية.هذا الوضع يزيد من الاستياء الشعبي ويؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية([٣٠]).

ج. تأثير العلاقات الإقليمية والدولية:

العراق محاط بدول ذات تأثير كبير على سياساته الداخلية والخارجية.العلاقات المتوترة مع بعض الدول، بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية لبعض الشركاء التجاريين، تُعيق استقطاب الاستثمارات الأجنبية.ومع ذلك، فإن العلاقات الإيجابية مع دول مثل الصين وروسيا يمكن أن تُوفر فرصاً استثمارية جديدة، إذا تم استغلالها بشكل صحيح([٣١]).

المستثمرين في قدرة الحكومة على حماية مصالحهم وضمان عدالة القوانين. نتيجة لذلك، يُفضل العديد من المستثمرين تجنب السوق العراقية أو تقليل حجم استثماراتهم إلى الحد الأدنى. لمعالجة هذه المشكلة، يجب على العراق اتخاذ خطوات جادة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مثل إنشاء آليات رقابية مستقلة، وتبني أنظمة إلكترونية لإدارة العمليات الحكومية، وتطبيق العقوبات على المتورطين في الفساد. تحسين هذه الجوانب يُمكن أن يُعزز مناخ الاستثمار ويُشجع الشركات الأجنبية والمحلية على دخول السوق بثقة أكبر.

([30]) Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M. (2013). 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics, pp. 18-35.

([٣١])العراق يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، لكنه محاط بدول ذات تأثير كبير على سياساته الداخلية والخارجية، مما يُشكل تحديات وفرصاً في الوقت ذاته. العلاقات المتوترة مع بعض الدول، مثل التوترات الإقليمية مع بعض الجيران، تؤثر سلبًا على بيئة الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد العراق بشكل كبير على بعض الشركاء التجاريين في القطاعات الحيوية مثل النفط والغاز، مما يخلق نوعًا من التبعية الاقتصادية التي تُضعف تنوع العلاقات التجارية. مع ذلك، فإن العراق يحتفظ بعلاقات إيجابية مع دول كبرى مثل **الصين** و**روسيا**، اللتين تُعدان من الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين. الصين، على سبيل المثال، تُشارك في عدة مشاريع بنية تحتية وطاقة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، بينما تُسهم الشركات الروسية في تطوير الحقول النفطية وتعزيز قدرات العراق الإنتاجية في قطاع الطاقة. إذا تم استغلال هذه العلاقات بشكل صحيح، يمكن أن تُوفر فرصًا استثمارية ضخمة لتعزيز الاقتصاد العراقي. لتحقيق ذلك، يحتاج العراق إلى تطوير سياساته الاقتصادية والدبلوماسية، والعمل على جذب استثمارات أكثر تنوعًا من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر الأمنية والسياسية التي تُعيق الاستثمارات.

التدخلات الإقليمية تؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد البيئة السياسية في العراق، حيث تُستخدم الخلافات الطائفية والعرقية كأدوات للضغط السياسي.هذه التدخلات تُؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والأمني، مما يزيد من المخاطر الاستثمارية([٣٢]).

د- الإصلاحات المطلوبة:

لتحسين بيئة الاستثمار في العراق، هناك حاجة ملحة للإصلاحات السياسية التي تعزز الاستقرار وتعزز الشفافية.يمكن أن تشمل هذه الإصلاحات([٣٣]):

- صياغة قوانين واضحة وفعالة تحمي المستثمرين وتضمن حقوقهم.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لتحسين بيئة الاستثمار.
- تقليل التوترات الطائفية والسياسية من خلال مبادرات وطنية شاملة.

إن التأثير الأمني والسياسي على الاستثمار في العراق يُشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.ورغم الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها العراق، فإن التحديات الأمنية والسياسية تُقلل من جاذبية السوق العراقية للمستثمرين.يتطلب تحسين مناخ الاستثمار في العراق جهوداً مشتركة لتعزيز الأمن، محاربة الفساد، وضمان الاستقرار السياسي.من خلال تنفيذ سياسات فعالة ومستدامة، يمكن للعراق أن يُحول هذه التحديات إلى فرص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.كما أن تعزيز العلاقات الدولية وتحسين البنية التحتية يُمكن أن يسهم في زيادة الثقة وجذب الاستثمارات على المدى الطويل([٣٤]).

([٣٢]) صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦، ص. ٥٠-٧٠.

([33]) Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M: 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics, 2013, pp. 18-35.

([34]) Picard, E: Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian State. The Arab State. Taylor & Francis2015p 20.

ويرى الباحث أن البيئة الاستثمارية في العراق تتأثر بشكل كبير بالعوامل الأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد، حيث تشكل حالة عدم الاستقرار الأمني إحدى أبرز العقبات التي تعيق تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. فتكرار الحوادث الأمنية والصراعات الإقليمية يُزيد من مخاطر الاستثمار، مما يؤدي إلى تردد المستثمرين في دخول السوق العراقية أو توسيع مشاريعهم القائمة. فمن الناحية السياسية، نلاحظ وجود تحديات مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي، وتعدد الجهات الفاعلة وصعوبة اتخاذ قرارات استثمارية موحدة، إلى جانب الازدواجية في التشريعات وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية، وهو ما يخلق حالة من الغموض القانوني ويُضعف الثقة لدى المستثمرين. لذلك يجب إصلاح بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتوحيد التشريعات وضمان الحماية القانونية للمستثمرين. كما يرى أن تعزيز دور المؤسسات المدنية والدبلوماسية يمكن أن يسهم في تحسين صورة العراق عالمياً، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات التي تُساهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

يمكن القول إن الثروة المعدنية في العراق تشكل واحدة من أهم الركائز الاقتصادية التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. حيث إن العراق يمتلك مجموعة متنوعة من الموارد المعدنية التي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. ومع ذلك، فإن استغلال هذه الثروات ما زال محدوداً بسبب مجموعة من التحديات التي تتراوح بين القضايا التشريعية والإدارية وضعف البنية التحتية إلى التحديات السياسية والأمنية. هذه العوامل تجعل من الضروري تبني سياسات واستراتيجيات فعالة لتعظيم الاستفادة من هذه الثروات.

الثروات المعدنية في العراق متنوعة وتشمل موارد مثل الكبريت والفوسفات والزئبق والحديد، والتي تنتشر في مختلف أنحاء البلاد. هذه الموارد ليست فقط ذات أهمية اقتصادية مباشرة، بل تسهم أيضاً في تطوير قطاعات صناعية متعددة مثل البناء، والصناعات الكيميائية، وإنتاج الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثروة المعدنية توفر فرصة للنمو الإقليمي وتعزيز التنمية المحلية في المناطق التي تحتوي على هذه الموارد، مما يسهم في تقليل الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة. ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من هذه الموارد تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والخدمات الأساسية لتسهيل عمليات الاستخراج والنقل والتصدير.

إن بيئة الاستثمار في قطاع التعدين في العراق تواجه تحديات كبيرة، من أبرزها نقص الشفافية والتعقيدات الإدارية التي تعيق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إصلاح هذه البيئة يتطلب تبني إصلاحات جذرية على مستوى التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع. يجب أن تكون هذه الإصلاحات شاملة ومرنة وتوفر الحوافز للمستثمرين مع ضمان تحقيق العدالة في توزيع العائدات. كما يجب أن تركز على تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المعدنية ومنع الفساد.

البنية التحتية تُعد عاملاً محورياً في نجاح استثمار الثروات المعدنية. يجب على العراق تحسين شبكات النقل والطرق التي تربط المناطق الغنية بالموارد بالمراكز الصناعية والأسواق. كما أن توفير خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات في المناطق التعدينية ضروري

لضمان استمرارية العمليات بشكل فعال ومستدام. تعزيز البنية التحتية لا يُسهم فقط في تسهيل عمليات التعدين، بل يُعزز أيضاً من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية ويُسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين.

أولا النتائج :

١- تُعد القوانين والتشريعات الحالية في العراق من أبرز المعوقات التي تحول دون تنمية قطاع التعدين. ومن هذا المنطلق، فإن إعداد قانون جديد للاستثمار في القطاع المعدني، يتمتع بالمرونة والشمولية، يُمثل خطوة محورية لجذب الاستثمارات وتعزيز نمو القطاع. وينبغي أن يتضمن هذا القانون ضمانات واضحة تكفل حقوق المستثمرين، وتُحفّزهم على ضخ رؤوس أموالهم في هذا المجال الحيوي. كما يجب أن يدعم القانون المرتقب إقامة شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الكفاءات الوطنية..

٢- تُعد التجارب الدولية في مجال التعدين مصدراً غنياً للدروس التي يمكن أن يستفيد منها العراق في تطوير هذا القطاع. فقد تمكنت العديد من الدول التي تمتلك موارد معدنية مشابهة، كـــمصر وإندونيسيا، من تحقيق تقدم ملموس من خلال اعتماد سياسات فعّالة وتعزيز أطر التعاون الدولي. وتبرز هذه التجارب أهمية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، والاستثمار في البنية التحتية، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة. وبإمكان العراق الاستفادة من هذه النماذج الناجحة عبر تكييف أفضل الممارسات العالمية بما يتلاءم مع احتياجاته الوطنية وظروفه الاقتصادية والاجتماعية..

٣- تُعد الكوادر البشرية عنصراً محورياً في عملية تطوير قطاع التعدين، ويُشكل الاستثمار في تدريب وتأهيل القوى العاملة المحلية ركيزة أساسية لأي استراتيجية تنموية فعّالة في هذا المجال. وينبغي أن تغطي برامج التدريب كافة جوانب الصناعة التعدينية، بدءاً من مراحل الاستخراج والمعالجة، وصولاً إلى التسويق والإدارة. كما يُمكن تعزيز كفاءة هذا القطاع من خلال دعم الشراكات بين

الجامعات، والمؤسسات البحثية، وشركات التعدين، بما يُسهم في تطوير المعرفة المتخصصة ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى العراق.

٤- إن الشراكات الدولية تُعتبر عنصراً مهماً في تطوير قطاع التعدين في العراق. التعاون مع شركات التعدين العالمية والدول ذات الخبرة في هذا المجال يمكن أن يُسهم في توفير التمويل والتكنولوجيا اللازمة لتطوير القطاع. هذه الشراكات تُساعد أيضاً في تعزيز نقل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، مما يضمن استدامة التنمية في القطاع على المدى الطويل.

٥- على المستوى الاقتصادي، فإن تطوير قطاع التعدين يمكن أن يُسهم في تنويع مصادر الدخل القومي بشكل كبير. هذا التنويع يُقلل من الاعتماد على النفط ويُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يخلق استثمار الثروات المعدنية فرص عمل واسعة النطاق، مما يُسهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق الغنية بالموارد.

٦- من الناحية الاجتماعية، فإن تطوير قطاع التعدين يمكن أن يُسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين في المناطق التي تحتوي على موارد معدنية. يمكن أن تُسهم الاستثمارات في بناء بنية تحتية متطورة وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المعدنية يمكن أن يُسهم في بناء ثقة الجمهور في الحكومة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

٧- إن استثمار الثروات المعدنية في العراق يُمثل فرصة ذهبية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. هذا يتطلب رؤية استراتيجية شاملة وإرادة سياسية قوية وتعاوناً بين جميع الجهات المعنية. إذا تم استغلال هذه الموارد بشكل صحيح، يمكن للعراق أن يُحقق تقدماً اقتصادياً كبيراً ويُعزز مكانته كواحد من الدول الرائدة في قطاع التعدين على المستوى الإقليمي والدولي. تبقى الخطوة الأهم هي تحويل هذه الإمكانات إلى واقع ملموس يُسهم في تحسين حياة المواطنين وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

٨- إن البيئة الاستثمارية في العراق تحتاج إلى تحسينات جوهرية لتصبح أكثر جذباً للمستثمرين. على الرغم من وجود مقومات كبيرة للاستثمار المعدني، مثل الموقع الجغرافي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية، إلا أن العراق يعاني من تحديات كبيرة مثل الإجراءات الإدارية المعقدة، والافتقار إلى الشفافية في إدارة الموارد، والتحديات الأمنية والسياسية. تعزيز البيئة الاستثمارية يتطلب إصلاحاً شاملاً في القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع، مع تقديم حوافز مشجعة للمستثمرين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين البنية التحتية.

٩- تشمل البنية التحتية التي تحتاج إلى تطوير الطرق والمواصلات التي تسهل الوصول إلى المناطق الغنية بالموارد، فضلاً عن تطوير شبكات النقل الداخلي والدولي التي تُسهم في تسهيل تصدير المعادن. يجب أن تتكامل هذه الجهود مع تعزيز الخدمات الأساسية في المناطق التعدينية، مثل توفير الكهرباء والمياه وشبكات الاتصال، لضمان استمرارية العمليات التعدينية بشكل فعال ومستدام.

١٠- القوانين والتشريعات الحالية في العراق تُعد من بين العقبات الكبرى التي تعيق الاستثمار في قطاع التعدين. تحتاج البلاد إلى إعداد قانون جديد شامل للاستثمار المعدني، يُلبي احتياجات المستثمرين ويوفر بيئة قانونية مرنة تُشجع على استغلال الموارد بشكل مسؤول ومستدام. يجب أن يتضمن القانون الجديد ضمانات لحماية حقوق المستثمرين، وتحقيق العدالة في توزيع العائدات، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

١١- التحديات البيئية تمثل أحد الجوانب التي يجب أخذها في الاعتبار عند استثمار الثروة المعدنية. استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام يمكن أن يؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة تؤثر على المجتمعات المحلية والبيئة الطبيعية. لذلك، يجب على العراق تبني سياسات بيئية صارمة تضمن تقليل الآثار السلبية لعمليات التعدين، مع تعزيز الاستدامة البيئية من خلال استخدام تقنيات صديقة للبيئة وتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة.

ثانيا : التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث حول الثروة المعدنية في العراق، يُمكن تقديم مجموعة من التوصيات الأكاديمية التي تسهم في تعزيز استثمار هذه الموارد الطبيعية وتحقيق أقصى فائدة منها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١ـ ينبغي **وضع استراتيجية وطنية شاملة لاستثمار الثروة المعدنية** تأخذ بعين الاعتبار تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. يجب أن تكون هذه الاستراتيجية متكاملة، بحيث تشمل تخطيطاً طويل الأمد لتطوير قطاع التعدين وتوجيه العائدات نحو تحقيق التنمية المستدامة، مع تحديد أولويات واضحة لاستغلال الموارد المتاحة وفقاً للحاجات الوطنية.

٢ـ يوصى بإعداد إطار قانوني وتشريعي جديد لتنظيم الاستثمار في القطاع المعدني، يتميّز بالمرونة والشفافية، ويعالج الثغرات والقصور في التشريعات الحالية. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار ضمانات قانونية ومالية واضحة، تعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتوفر بيئة استثمارية مستقرة. كما يجب أن يشمل أحكاماً تضمن حماية البيئة، وتصون حقوق المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة التعدين، بما يحقق توازناً بين التنمية الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والبيئية.

٣– هناك حاجة ملحة إلى **تعزيز البنية التحتية في المناطق الغنية بالموارد المعدنية**، بما في ذلك شبكات النقل والطرق والكهرباء والمياه والخدمات الأساسية. تحسين هذه البنية يُسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحفيز المستثمرين على الدخول إلى السوق العراقية، مما يعزز من فرص نمو هذا القطاع.

٤ـ يُوصى بـــ **إطلاق برامج تدريبية وتأهيلية للقوى العاملة المحلية** بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية. يجب أن تُركز هذه البرامج على تطوير مهارات العمال والفنيين في مجالات التعدين المختلفة، بما يعزز من قدرات القوى العاملة المحلية ويدعم الاعتماد على الخبرات الوطنية بدلاً من استقدام عمالة أجنبية.

٥ـ يتعين على الحكومة العراقية **تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المعدنية**، من خلال تطوير أنظمة واضحة لمتابعة الإيرادات والنفقات المرتبطة بقطاع التعدين. يمكن تحقيق

ذلك عبر إنشاء منصات إلكترونية للإفصاح عن البيانات وإشراك المجتمع المدني في مراقبة عمليات الاستثمار.

٦. يوصى الباحث بإعداد إطار قانوني وتشريعي جديد لتنظيم الاستثمار في القطاع المعدني، يتميّز بالمرونة والشفافية، ويعالج الثغرات والقصور في التشريعات الحالية. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار ضمانات قانونية ومالية واضحة، تعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتوفر بيئة استثمارية مستقرة. كما يجب أن يشمل أحكاماً تضمن حماية البيئة، وتصون حقوق المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة التعدين، بما يحقق توازناً بين التنمية الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والبيئية.

٧. نُوصي بتعزيز التعاون الدولي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الرائدة في مجال التعدين، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول والشركات ذات الخبرة المتقدمة في هذا القطاع. ويشمل ذلك تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة، وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات الاستثمارية التي تضمن نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى العراق، بما يسهم في تطوير القدرات الوطنية وتحقيق الاستدامة في استغلال الموارد المعدنية..

٨. نُوصي بضرورة إشراك القطاع الخاص بشكل فعّال في تطوير قطاع التعدين من خلال وضع إطار تشريعي واستثماري جاذب، يتضمن تقديم حوافز استثمارية وضمانات قانونية تحمي حقوق المستثمرين. كما يُنصح بتسهيل الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية، بالإضافة إلى توفير قروض ميسّرة ومدعومة من الدولة لتشجيع الشركات المحلية على الاستثمار والدخول في هذا القطاع الحيوي، بما يُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة.

٩. يُوصى بتعزيز **التواصل مع المجتمعات المحلية في المناطق الغنية بالموارد المعدنية** لضمان شمولية الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتعدين. يجب تنفيذ مشاريع تنموية تستهدف تحسين الخدمات الأساسية في هذه المناطق وتوفير فرص العمل للسكان المحليين، مما يضمن دعمهم لعمليات التعدين ويقلل من التوترات الاجتماعية.

١٠ـ ينبغي للحكومة العراقية **تبني نهج متعدد القطاعات** عند تطوير قطاع التعدين، من خلال التنسيق بين الوزارات المختلفة والمؤسسات ذات العلاقة. هذا النهج يُسهم في تحقيق تكامل بين قطاع التعدين والقطاعات الأخرى مثل الصناعة والطاقة والبنية التحتية.

١١ـ تمثل هذه التوصيات خارطة طريق لتعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية في العراق، من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يُسهم في بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب القانونية:

١. الحقاوي، محمد: الاستثمار في القطاع المعدني المغربي. وزارة الطاقة والمعادن، المغرب، ٢٠٠٤.

٢. العلعالي، جمالي:. المناخ الاستثماري للخامات المعدنية الأردنية. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في التعدين"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

٣. عزت، فرج، وندیم، إيهاب:الموارد الاقتصادية. القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠١.

٤. نواب، عبد الحفيظ زهير: العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات التعدينية. ورقة عمل مقدمة في ندوة "آفاق فرص الاستثمار في التعدين"، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.
٥. ذهني، علوي: المعادن والصخور الصناعية في مجال الاستثمار والتنمية. المكتب الوطني للمعادن، المغرب، ٢٠٠٣.
٦. كريم عبيس، العزاوي. "تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة"، جامعة بابل، ٢٠١٩.
٧. عزت، فرج: الموارد الاقتصادية. القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠٢.
٨. عبد الرحمن، بخيت حسن: فرص الاستثمار في مجال الثروة المعدنية بمصر. الهيئة العامة للثروة المعدنية المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثانيًا: المجلات العلمية:

١. الجبوري، ح. ع.. دور الثروات المعدنية في تنويع الاقتصاد العراقي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،٢٠١٧ .
٢. الحديثي، ف. ح.. إدارة الثروات المعدنية في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، ١٢(٤٦)، ٢٠٢٠ .
٣. هاشم، ع. ج.. سياسات الاستثمار في الثروات المعدنية العراقية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الإدارة والاقتصاد،٢٠٢١.
٤. محمود محمد، شكر. "أثر الجفاف على تلوث التربة: دراسة حالة في العراق"، مجلة جامعة كرميان، ٢٠٢٢.
٥. صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦.
٦. بدر ناصر الربابة السحيم. "إمكانية تطبيق تشريع مصرفي إسلامي في النظم العلمانية: معوقات وحلول"، مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢٢.
٧. محمد سعيد السعداوي. "إدارة الاستثمار في القوانين التشريعية المصرية في مجال الاستثمار"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٠.

٨. صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦.
٩. ورود نوري، حسين. "الصيدلاني في العصر المملوكي (كوهين العطار نموذجاً)"، مجلة كلية التربية بجامعة واسط، ٢٠١٥.
١٠. صالح مهدي كحيط العارضي. "الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٦.

المراجع الأجنبية:

1. Abd El Rahim, S.H., Mekky, H.S., and Abou El-Anwar, E.A. (2017). 'Geochemical characteristics and origin of Late Cretaceous phosphorite in Duwi Formation, Egypt', Egyptian Journal of Geology.
2. Al-Dabbas, M., Awadh, S.M., and Zaid, A.A. (2013). 'Mineralogy and geochemistry of Euphrates limestone for Portland cement industry in Najaf, Iraq', Arabian Journal of Geosciences.
3. Al-Dabbas, M., Awadh, S.M., and Zaid, A.A: 'Mineralogy and geochemistry of Euphrates limestone for Portland cement industry in Najaf, Iraq', Arabian Journal of Geosciences, 2013
4. Ali, K.K., and Awad, Y.D. (2015). 'Radiological assessment of Iraqi phosphate rock and fertilizers', Arabian Journal of Geosciences.
5. Al-Jaberi, M.H., and Al-Jafar, M.K. (2022). 'Determination of clay minerals using gamma-ray spectroscopy for the Zubair Formation, Iraq', Journal of Petroleum Exploration and Production.
6. Al-Naji, A.J. and Al-Shammery, T.A. 'Mineralogical study of sand dunes fields in Najaf Governorate, Southern Iraq', Iraqi Journal of Science,20198.
7. Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M. (2013). 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics.

8. Al-Rawashdeh, R., Al-Nawafleh, H., and Al-Shboul, M. : 'Understanding oil and mineral resources in a political economy context: the case of the Middle East', Mineral Economics, 2013
9. Benatallah, Y., & Debba, I. (2023). Etude de l'activité antioxydante du sirop de datte. Université d'Ouargla
10. *Chacha, T. (2020). Contribution à l'étude des maladies fongiques du palmier dattier Phoenix dactylifera L.. Université de Ouargla2020*.
11. Elsayed, O., El Ghaffar, N.A., and Mahmoud, A.M. (2023). 'Significant enrichment of rare earth element concentrations in stream sediments of Sharm El-Sheikh area, Egypt', The Iraqi Geological Journal.
12. Grebmer, K., Saltzman, A., & Birol, E. : Synthèse: L'Indice de la faim dans le monde 2014: Le défi de la faim invisible. Éditions International Food Policy, 2014.
13. Kuzart, M: Industrial Minerals Support Economics in a Globalized World. Charles University, Prague,2002
14. Minerals Industry International. (1998). Minerals in Modern Economy. Dundee University, UK.
15. Mining Annual Review. ,Review of Global Mining Activities, (1948-1999).
16. Mirza, T.A. and Kalaitzidis, S.P. : 'Mineralogy and geochemistry of the Upper Cretaceous mudrocks, Wadi Feiran Region, Sinai, Egypt', Iraqi Geological Journal, 2023.
17. Mohammed, I.Q., Farouk, S., and Baioumy, H. (2020). 'Mineralogical and geochemical characteristics of the Paleozoic source rocks, Akkas gas field, Western Desert of Iraq', Marine and Petroleum Geology.
18. Picard, E: Arab Military in Politics: From Revolutionary Plot to Authoritarian State. The Arab State. Taylor & Francis2015
19. Raw Materials Economy under Globalization Conditions: Global Analysis of Economic Impact,2000.
20. Roussel, C. : "Irak et Kurdistan d'Irak: la problématique de la frontière interne et les enjeux du contrôle territorial". Égypte/Monde arabe,2018.

فهرس المحتويات

مقدمة: ٢

المطلب الأول: التحديات التشريعية والقانونية ٩

الفرع الأول: التحديات في التشريعات المصرية ١١

الفرع الثاني: التحديات في التشريعات العراقية ١٧

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والأمنية ٢٣

الفرع الأول: التأثير الاقتصادي والسياسي على الاستثمار في مصر ٢٤

الفرع الثاني: التأثير الأمني والسياسي على الاستثمار في العراق ٣١

الخاتمة: ٣٨

قائمة المراجع: ٤٤

فهرس المحتويات: ٤٨